مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد الرابع - ديسمبر2015
OEB Univ.

تأثير المستجدات العالمية الحديثة على السياسة الجبائية و أدواتها في الجزائر

L'impact des récents événements mondiaux sur la politique fiscale et ses instruments en Algérie

د.حلوز وفاء ، جامعة تلمسان،الجزائر

نعيمة بن دبيش جامعة مستغانم، الجزائر

تاريخ التسليم:(30 /08/ 2015)، تاريخ التقييم:(29 /09/ 2015)، تاريخ القبول:(30/ 10/2015)

ملخص:

يشهد العالم حاليا العديد من المتغيرات الدولية التي يمكن أن يكون لها بالغ الأثر على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية الأمر الذي ينعكس على سياساتها المنتهجة، والجزائر لم تكن بمنأى عن تلك المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية، وهو الأمر الذي استدعى إعادة النظر في السياسة الضريبية و أدواتها باعتبارها أداة هامة وفعالة بيد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها، و التي يجب على الجزائر إتباعها حتى يمكن المحافظة على استقرار ونمو النظام الاقتصادي الخاص بها. حيث يقع على الجزائر عبء تحديد أدوات الجاذبية الضريبية و السياسة الجبائية لتتفاعل مع المتغيرات العالمية وتخفض الآثار السلبية الناتجة عنها بقدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الدولية، الأدوات الضريبية، السياسة الضريبية الجزائرية.

Abstract

Actuellement, le monde connaît de nombreuses variables internationales qui peuvent avoir un impact dramatique sur l'avenir des relations économiques internationales et se reflète sur leurs politiques. L'Algérie étaient pas à l'abri de ces nouvelles changements au niveau internationale, ce là nécessite une révision de la politique fiscale et de ses instruments comme un outil important et efficace utilisées par l'Etat pour atteindre ses objectifs, afin de maintenir la stabilité et la croissance de leur propre système économique. Alor, l'Algérie est obliger d'adapter ses outils fiscale et sa politique fiscal pour s'intégrée dans les changements globaux et réduire les effets négatifs causés par eux.

Les mots clé : les variables internationales, Outils de l'impôt, la politique fiscale algérienne.

مقدمة

تعتبر أدوات الجاذبية الضريبية والسياسة الجبائية إحدى أهم رموز السيادة الوطنية ومظهر التواجد في كل النظم الاقتصادية المعاصرة بأشكال مضامين مختلفة ومتباينة نسبيا، لكونها أداة تمويلية هامة وحيوية ومصدرا رئيسيا لإيرادات الدولة من بينها الجزائر، يعيش الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ضمن عالم تحكمه مجموعة من المؤثرات الاقتصادية الناتجة عن العولمة ، حيث أصبحت هذه الاخيرة محددا لسلوك جل دول ومنظمات العالم وعلى كل الأصعدة، وذلك لما أفرزته من حقائق صارت تمثل تحديا أمام الاقتصاد الجزائري في ظل سعيها لمواكبة التطورات العالمية.

لذلك ارتأت الجزائر في السنوات الأخيرة إعادة النظر في مختلف أدوات الجاذبية الضريبية والسياسات الجبائية الخاصة بها، وفي ظل حرصها على ضمان استقلاليتها ومحاولة الخروج من ضائقتها المالية، أين انتهجت في الآونة تقنيين التشريعات الجبائية بقصد الوصول إلى مختلف متطلبات النمو الاقتصادي لجأت إلى السياسة الجبائية وأدواتها بشتى أنواعها كأنسب مورد مالي،(رسلان محمد،2012، ص:207) خاصة أن دورها لا يقتصر في كونها أداة تمويلية محضة بل لكونها تأثر بشكل مباشر وغير مباشر على عناصر التنمية الوطنية. ولمعالجة هذه الأحداث تمثلت إشكالية البحث في ما يلي: **كيف تؤثر المستجدات العالمية في الألفية الثالثة على أدوات الجاذبية الضريبية و السياسة الجبائية الجزائرية ؟ و كيف يمكن مواجهتها ؟**

تكمن أهمية هذا البحث في توضيح التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري في خضم مقتضيات التنمية المحلية، العولمة والتجارة الالكترونية بالإضافة إلى ما تطلبه التكتلات الاقتصادية من البحث في أداوت مساعدة لها كالتنسيق الضريبي.بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل ابعاده، وللإجابة على إشكالية تضمن هذا البحث المحاور الرئيسية التالية :

المحور الأول: التجارة الالكترونية و تحدياتها الجبائية؛

المحور الثاني: تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الجاذبية الضريبية والسياسة الجبائية؛

المحور الثالث: نمو الإستثمارات الاجنبية؛

المحور الرابع: تحدي انهيار أسعار النفط العالمية؛

المحور الخامس: التفكيك الجمركي الناجم عن إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

المحور الأول: التجارة الالكترونية و تحدياتها الجبائية.

لقد أدى الاقتصاد الرقمي إلى تعزيز لبنى التحتية للتجارة الالكترونية من خلال استخدام الوسائط الالكترونية خصوصا في عمليات الشراء و البيع و تحويلات المالية، و هذا ما نتج عنه مفهوم التجارة الالكترونية،(بوح نية قوي، ص:01) التي تعرف على أنها:" القيام و ممارسة عمليات بيع وشراء المنتجات و الخدمات عبر الانترنت باستعمال تكنولوجيات الويب و تبادل البيانات إلكترونيا و تحويل الأموال إلكترونيا"،(بلحرش عائشة، 2005، ص: 292) يمكن تشبيه التجارة الالكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون ، الشركات، المحلات مع الوسطاء والمشترون، حيث تقدم فيه الخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، كما يدفع ثمنها بالنقود الالكترونية التي سيتم التعرض لها لاحقا".

ومن هنا لا يمكن للجزائر تجنب الحديث عن إشكالية فرض الضرائب على الناشطين الماليين والتجاريين الإلكترونيين، ذلك لأنّ طبيعة عملهم الإلكترونية تعني احتمال عدم الكشف عن مصدر النشاط أو الربح بشكل واضح وقابل للمراقبة، إضافة إلى ذلك الأعمال الإلكترونية المتحركة من حيث حالة التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأكثر تشجيعا ولهذا قررت أمريكا عدم فرض ضرائب على أنشطة الأعمال والتجارة الإلكترونية، وهذا ما أقرته منظمة التجارة العالمية WTO عام 1998 حيث لا تفرض رسوم جمركية على التبادل الإلكتروني.(شرين بدري البارودي،2005)

وهذا الامر يضع السياسة الجبائية الجزائرية أمام عدة تحديات تجعلها ترضخ لعدة إمتيازات ضريبية و قوانين جبائية لا تكون في غالب الأحيان لصالحها، و يمكن إجمال هذه التحديات فيما يلي: (رمضان صديق محمد، 2002، ص:257)

- غياب آليات إخضاع التجارة الالكترونية لقوانين الجبائية على الدخل الناتج من هذه التجارة.

- عدم القدرة على حصر هذه التجارة في إقليم معين وبناء عليه فلا يمكن للدولة فرض الضريبة الإقليمية التابعة لإقليمها.

- وبما أن التجارة الالكترونية هي عبارة عن مؤسسات افتراضية لا تستطيع الدولة فرض الضرائب المتعامل بها على المؤسسات الملموسة و القائمة ، فهنا يفترض إنشاء قانون ضريبي خاص متعلق بهذا النوع من التجارة، كون أن لكل دولة الحق في فرض ضريبة، لأنه ليس من الصعب المتاجرة بين البلدان باستخدام هذا النوع من التجارة كما انه ليس من الصعب تسجيل عنوان أو بريد الكتروني في دولة معينة بينما تكون إقامتها في دولة أخرى.

- اختلال واحد من أهم مبادئ السياسة الجبائية و هو العدالة بسبب التخلص من الحواجز الجمركية و الضريبة المفروضة على التجارة التقليدية ، فتجارة الأشرطة و الكتب عبر الانترنت ليس كتجارة الأشرطة و الكتب عبر الحدود (مرازقة صالح، 2003، ص: 223).

- كون كل مداخيل هذه المؤسسات عبارة عن نقود الكترونية يصعب على الدولة الاطلاع على البيانات الضرورية لفرض ضرائب عليها ، نظرا لصعوبة الفحص والرقابة، أي عدم قدرة الدولة على القيام بحقها في الاطلاع على الدفاتر والمستندات...الخ.

- إمكانية تهريب النقود و فتح حسابات في بنوك خارجية و بأسماء مختلفة و منها عدم قدرة الدولة المعنية على القيام بواجبها.(سعيد عبد العزيز عثمان، 2002، ص:14).

المحور الثاني: تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الجاذبية الضريبية و السياسة الجبائية.

في ظل المفاوضات التي تسعى الجزائر من خلالها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية والتي تقوم اتفاقياتها على ثلاثة مبادئ تأثر على الآليات الضريبية و السياسة الجبائية الجزائرية بشكل مفروض، و فيما يلي سنستعرض أهم هذه المبادئ و طبيعة تأثيرها:

1- تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و غير الجمركية

يقصد بالقيود الجمركية الضرائب و الرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة، حيث تلتزم الدول الموقعة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالعمل على إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية أو على الأقل تخفيضها، ويتم ذلك من خلال المفاوضات متعددة الأطراف تضم كل الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية، وتتم من حيث المبدأ على أساس التبادلية، يعني أن ما تعرضه الدولة من إزالة أو تخفيف يكون مشروطا بحصولها على عروض مماثلة من الدول الأخرى، و هو الأمر الذي تمر به الجزائر في إطار سعيها للانظمام الى منظمة التجارة العالمية ، حيث أنها وجدت نفسها في مواجهة شروط و أسس تمس بأدوات الجاذبية الضريبية من جهة و النظام الجبائي ككل.

2- مبدأ عدم التمييز الضريبي

ويعني أن أية ميزة ضريبية تمنحها دولة لأخرى لابد أن تنسحب تلقائيا إلى كل الدول المتاجرة دون المطالبة بذلك فإذا منح إحدى الدول الأعضاء في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تخفيضا أو إعفاء من ضريبة جمركية على السلعة مستوردة من دولة معنية فان هذا التخفيض أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من كل الدول الأخرى يسري على نفس السلعة. فمتى تم ربط أية جباية جمركية و تم تسجيلها في جداول التنازلات الخاصة بكل دولة فان حقوق سائر الدول تصبح متعلقة بها، بمعنى أن الربط لا يقف أثره عند الدول التي قام بالمفاوضات في المقام الأول و إنما يمتد إلى سائر الدول الأعضاء التي تستفيد من التخفيض الذي تم الاتفاق عليه طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و بذلك تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة الدولية.

3- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية:

حيث عمل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على تحريم كل أنواع السلوك الجائر و من بين قواعد السلوك الهامة الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية إذا اقتض الضرورة تقييد التجارة الدولية، مثل حماية الصناعات الوطنية أو علاج عجز شديد في ميزان المدفوعات. إن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة "الجات"، و مشاركتها في دورة الاورجواي بصفة عضو ملاحظة إلى جانب مصادقتها على

البيان الختامي لجولة الاورجواي في عام1994 والذي تم من خلاله الإعلان على ميلاد المنضمة العالمية للتجارة، وقدم الجزائر طلب الانضمام إلى هذه المنظمة في جوان 1996. (زرنوح ياسمينة، 2006، ص-ص: 80-91).

المحور الثالث: نمو الاستثمارات الاجنبية.

أصبحت الاستثمارات الاجنبية تعتبر بمثابة الشكل التمويلي البديل للمديونية ، حيث تحرص الدول على ترقيته و تحفيزه بتهيئة المناخ الملائم له، و إذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي تتوطن بنسبة 70% في الدول الصناعية الكبرى فذلك لما تتمتع به هذه الأخيرة من جاذبية في كل مكونات المناخ الاستثماري، و تعتبر الأدوات الضريبية و الجبائية من أهم العناصر المكونة لهذا المناخ،(د قدي عبد المجيد،www.djelfa.info) حيث أن الدول التي تسعى لجذب الاستثمار الاجنبي تجد نفسها مجبرة على إعتماد أسلوب الجذب الضريبي من خلال منح مختلف الإعفاءات والتخفيضات والامتيازات الضريبية لهذه الاستثمارات بغية تشغيلها داخل ترابها الوطني، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول ، فبرغم من التدابير الجبائية الكثيرة الواردة غي القوانين المالية المتعلقة بترقية الاستثمار وتطويره فان استقطابها للاستثمارات الاجنبية محدود خارج قطاع المحروقات ، الأمر الذي يأثر سلبا على الايرادات الضريبية المتأتية من هذه الاستثمارات نتيجة اعتمادها لنسب و معدلات ضريبية لا تغطي ما يكلفه هذا النوع من الاستثمارات للاقتصاد الوطني ، سواء على الصعيد المالي أو التجاري وحتى الاجتماعي.

تمثل الضرائب أحد عوائق زيادة حجم الاستثمار الخاص، بينما تمثل الإعفاءات الضريبية خاصة في المراحل الأولى لحياة المشروع الخاص عنصر جذب لتلك الاستثمارات، الأمر الذي دعي الكثير من الدول على اختلاف أنظمتها تضمين تشريعاتها تقرير العديد من المزايا والمنح وخاصة الإعفاءات الضريبية باعتبارها عامل هام في جذب الاستثمارات الخاصة بالإضافة للعوامل الأخرى. إن الاستفادة من فرصة الاستثمار في الجزائر جعلت الفرص متكافئة للمستثمر المقيم مع المستثمر الأجنبي خصوصا في النظام الضريبي منذ ذلك الحين بدا يظهر التغيير في التقنين الضريبي حتى يصبح بسيطة في محتواه واضحا في نفس الوقت للمستثمر خصوصا اليم على القيمة المضافة وانخفاض الضغط الضريبي أساسا على الأرباح حتى تصبح مطابقة للمقاييس العالمية و تظهر هذه الامتيازات.

المحور الرابع: تحدي انهيار أسعار النفط العالمية.

يعتبر الانظام البترولية الجبائية الجزائرية من أثقل الأنظمة الضريبية، باعتبار أن النفط هو المولد الأساسي للميزانية والعملة الصعبة في الجزائر، إلا أن ذلك يصطدم بصفة أساسية بالعمر الافتراضي للنفط على ضوء الاحتياطات المؤكدة المعروفة حاليا، والأوضاع المتدهورة الحالية التي يمر بها قطاع المحروقات الدولي من إنهيار لأسعار منتجاته،(جمام محمود، 2009، ص:231). أي أن الجزائر تعاني حاليا من انخفاض إيراداته و بالأخص الحصيلة الضريبية المتأتية منه ، حيث أكد عبد المجيد عطار أن توقعات الجباية البترولية لهذه السنة، تشير الى الانخفاض خاصة و أن الايرادات حسب مسؤولي القطاع انخفضت بلغت 15 % ما بين 2012 و 2014 وهذه مؤشر مقلق في حد ذاته. (حفيط صوايلي –سمية يوسفس و سعيد بشار، 2014).

وفي هذا الصدد تجد الجزائر نفسها في الوقت الراهن أمام تحديين إما تعديل التشريعات الجبائية البترولية بشكل يقلل تأثر ايرادات الناتجة عنه بتقلبات أسعاره ، أو تعديل القوانين الجبائية المتعلقة بالقطاعات الأخرى بغية تقليل انعكاسات حركة اسعاره من جهة وتعويض الخسائر الناتجة عن هذه الازمات سواءا الحالية أو احتياطا للمستقبل.

المحور الخامس: التفكيك الجمركي الناجم عن إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

إن رغبة الجزائر في اجراء محادثات مجدية بغرض الدخول في مفاوضات حول اتفاقية شراكة هادفة مع الاتحاد الاوروبي في (13 أتوبر 1993) ، حيث تنص الاتفاقية على مبدأ تفكيك التعريفة الجمركية على مراحل تمتد ل 12 سنة من تاريخ التوقيع الذي قامت به الجزائر في أفريل 2002 ، و مثل هذا التفكيك يؤدي الى إنخفاض الايرادات الجمركية بالنظر الى الحجم الكبير للتعامل الجزائري مع الاتحاد الأوروبي الذي يتجاوز 65 % من التجارة الخارجية للجزائر، وهذا يطرح مشكل كيفية تعويض النقص في الايرادات الضريبية ، والتي نجم عنها عدة تعديلات في السياسة جبائية الجزائرية و التي تخص المؤسسات و الاستثمارات عموما وذلك يكون غالبا بزيادة نسبها ، تم تخفيض إعتماد أدوات الجاذبية الضريبية وإلغائها في بعض الأحيان.

النتائج

ركزت هذه الدراسة على عرض ومناقشة انعكاسات أهم المتغيرات العالمية على أدوات الجاذبية الضريبية والسياسة الجبائية الجزائرية، ولقد توصلنا من خلالها الى النتائج التالية:

1- تشكل السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، و يرتكز تحديدها على كيفية و نوعية الاقتطاعات ضمن محيط جبائي يساير الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة.

2- إن منح الحوافز الجبائية من خلال السياسة الجذب الضريبي لتشجيع الاستثمار واستقطابه كثيرا ما تكون موضع شك فقد تكون هذه الحوافز الجبائية معرضة للاستغلال من جانب بعض الشركات القائمة والتي تختفي تحت ستار شركات جديدة بإجراء عملية إعادة تنظيم صورية.

3- يجب أن ندرك، انه لا فائدة ترجى من تشجيع الدولة للاستثمارات الوافدة عن طريق الحوافز الضريبية، إذا لم تتوفر فيها البيئة المناسبة لنجاح الاستثمارات بصفة عامة، فهنا نرى ضرورة التركيز على أهمية الوضع الأمني و الاستقرار الداخلي في إقليم الدولة المضيفة للاستثمار.

4- بخصوص فعالية السياسة الجبائية في الجزائر فقد ظهر اثر مساهمتها جليا من خلال النتائج التي أثبتها الإصلاح إذ عملت على تصحيح الوضع الاقتصادي من خلال التحفيز الاستثماري (التخفيضات، الإعفاءات المؤقتة والدائمة) توسيع قاعدة الإنتاجية، بالتالي تقليص حجم البطالة ورفع مستوى النمو واستعادة التوازنات تدريجيا.

5- إن وضع الاقتطاعات الجبائية لا يخضع لمنطق العشوائية و إنما ينبغي أن تتبنى على أسس تتلاءم مع البيئة المحلية والدولية و تعود بالفائدة على الأولى.

الخاتمة

من خلال العرض السابق تبدو الألفية الثالثة مليئة بالمتغيرات الجديدة التي يمكن أن تؤدي الى قلب معطيات الواقع الاقتصادي و تغير من آليات سيره بالنظر إلى التحولات التي تفرزها العولمة من يوم الى آخر، و الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يكون بعيدا عن هذه التحولات مما يدفعه إلى التكيف معها بتكييف آليات تسييره، و تكييف سلوك الأعوان الاقتصاديين ، و هنا يلعب النظام الجبائي و أدواته دورا محوريا في تحقيق الأهداف الاقتصادية وتوجيه التحول بشكل يقلل من الأعباء ويضمن استمرارية المرفق العمومي بضمان تحقيق الإيرادات الضريبية. قد خلصت هذه الورقة إلى أن تكييف التشريعات الضريبية وأدواتها مع متطلبات انفتاح السوق العالمي يفرض عليها ترشيد جبايتها، التي تعتبر الأداة الأمثل لتوجيه اقتصادها بشكل يضمن التنمية المطلوبة دون المساس بالمصلحة الوطنية.

المراجع:

- رسلان محمد (2012)، " السياسة الضريبية الفلسطينية كأحد محددات النشاط الاستثماري الخاص"، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية – جامعة محمد خيضر – بسكرة العدد الثاني عشر.ص 207.

- بوح نية قوي ،" الإطار المؤسساتي و القانوني للتجارة الالكترونية: مفاهيم و مرتكزات"، جامعة ورقلة، ص1

- بلحرش عائشة،" اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التجارة الالكترونية"، مجلة دفتر MECAS، العدد الاول، افريل 2005، جامعة ابو بكر بالقايد، ص292.

- شرين بدري البارودي،"دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية"، دراسة تحليلية عن البنوك الالكترونية-مؤتمر العلمي الخامس بجامعة الزيتونة الاردنية، 2005

- رمضان صديق محمد، مشكلات الضريبة على دخل التجارة الالكترونية و الحلول الممكنة، مجلة الحقوق، العدد 3 :، جامعة الكوي ، سبتمبر 2002، ص257

- مرازقة صالح، تطور السياسة الجبائية في الجزائر دراسة تحليلية و مستقبلية، أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2003 ، ص. 229

- سعيد عبد العزيز عثمان ، المعاملة الضريبية لدخل التجارة الالكترونية، المؤتمر التجارة الالكترونية الأفاق و التحديات، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جويلية 2002 ، ص 14 .

- زرنوح ياسمينة(2006)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر،80 - 91

- د قدي عبد المجيد ، "النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة"، على الموقع : http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=76903

- جمام محمود ,الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية و السياسية، مجلة العلوم الإنسانية ,العدد 31، جوان 2009 ،ص261 .

- حفيط صوايلي –سمية يوسفس و سعيد بشار (2014) ، "أنعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، منتدى الخبر ، يوم أكتوبر 2014 ، على الموقع : http://www.elkhabar.com/press/article/67927/#sthash.DJzWgXhd.dpuf